

الاتفاقيات البترولية

الاستراتيجية الجديدة لقطاع البترول فى الاتفاقيات *

إن التطور هو سنة الحياة ، وبدون تطور أو تقدم لا ترقى البشرية ولا تتقدم الأمم ، ولما كان قطاع البترول فى العالم عامة وفى مصر خاصة يُعدُّ قطاعاً من أهم قطاعات الدولة لما له من دور مؤثر فى الحياة الاقتصادية للشعب المصرى ، ونظراً لديناميكية البترول المتغيرة دائماً ، والمتأثرة دوماً بالمتغيرات العالمية لهذه السلعة الاستراتيجية ، كان من الضرورى مراجعة السياسات والاسراتيجيات ، ودراسة الوضع الحالى لقطاع البترول المصرى ومدى تأثيره بالسوق العالمى ، وإلى أين يجب أن تنحج لكى نحافظ - على الأقل - على مكاسب الشعب المصرى فى هذا القطاع الحيوى .

ومن البديهى أن الاتفاقيات البترولية كانت من أهم البنود أو الموضوعات التى كان يجب تقييمها وتطويرها ، وخاصة فى ظل المنافسة العالمية التى تشهدها الآن بعد تفكك الاتحاد السوفيتى السابق ، وظهور دول الكومنولث الجديدة كمنافس قوى ليس لمصر فقط بل لبلدان الشرق الأوسط جميعاً ، والتى تعتبر المعقل الأساسى لإنتاج البترول ، ومن هذا المنطلق فإن سياسة قطاع البترول اعتمدت على عدة محاور رئيسية من ناحية الاتفاقيات البترولية نوجزها فيما يلى :

المحور الأول :

كان من أهم الموضوعات التى يجب تداركها هى البنود الأساسية فى الاتفاقيات

* مقالة للمؤلف - مجلة جمعية المهندسين المصرية - العدد الثالث ١٩٩٤ - المجلد الثالث والثلاثون .

البترولية المصرية وتطويرها لتتمشى مع المتغيرات العالمية لما لها من تأثير كبير على عمليات الحفر والاستكشاف وإنتاج البترول ، والتي تتكلف مبالغ طائلة تصل إلى بلايين الدولارات ، هذا بالإضافة إلى احتياجاتها لتكنولوجيا متقدمة لا تتوافر إلا لدى بعض الشركات العالمية الكبرى التي لا يزيد عددها على عدد أصابع اليدين في العالم كله .

وكان من أهم البنود التي شملها التطوير هو بند استرداد التكاليف حيث كان الشريك الأجنبي يسترد تكاليفه على عدد كبير من السنوات ، وحتى عدد هذه السنوات يختلف فيما بينها اعتماداً على طبيعة الإنفاق سواء كان إنفاقاً استكشافياً أو إنفاقاً تنمية ، مما قد يؤدي إلى زيادة مشاكل الفصل بين حسابات الإنفاق المختلفة بين هيئة البترول والمقاول ، ولذلك تم تعديل هذا النص على أن يسترد الشريك إنفاقه على ٥ سنوات سواء كان إنفاقاً استكشافياً أو تنمية ، بما يؤدي إلى تسهيل مهمة هيئة البترول في متابعة إنفاق الشركاء ، كما ستعطي الفرصة للشريك الأجنبي أن يسترد نفقاته في فترة زمنية معقولة وتشجيعه على المزيد من الاستثمار ، كما أن نسبة استرداد التكاليف تمت زيادتها إلى ما بين ٣٠ - ٤٠ ٪ طبقاً لاحتمالات المناطق المختلفة وموقعها من تسهيلات الإنتاج القائمة ، وهذا لا يضير الهيئة بشيء حيث أن معظم هذه الاتفاقيات يعود فيها فائض الاسترداد لهيئة البترول ، كما أن جهاز الرقابة على الشركات الأجنبية جهاز فعال ويعتبر رقيباً على نوعية إنفاق الشريك ولا يعتمد إلا المبالغ التي تم صرفها فعلاً في أعمال الاستكشاف أو الإنتاج دون أى تبذير .

كما تم أيضاً زيادة مساحة المناطق المعروضة للبحث وبالتالي الفترة الزمنية اللازمة للبحث من ٧ - ٩ سنوات ، وذلك حتى يتمكن الشريك من عمل الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية التفصيلية اللازمة لعمليات البحث قبل البدء في عمليات الحفر وتكاليفه الباهظة ، كما أن التقدم العلمي في الطرق السيزمية ثلاثية الأبعاد ، والتي يتم الاستعانة بها حالياً في معظم مناطق البحث والاستكشاف ، تحتاج لفترات زمنية طويلة في تسجيلها وتحليلها ، وتساهم زيادة مساحة المناطق المعروضة في المزايدات إعطاء الشريك الأجنبي فرصة أكبر لكي يجرب أكثر من فكرة وأسلوب للبحث عن البترول في منطقة واحدة ، ويؤدي ذلك أيضاً إلى استفادة هيئة البترول من هذا الإجراء لأن الشريك الأجنبي حين يقوم بعمل دراسات لتقييم منطقتيه فإنه يجريها على رقعة أكبر من مساحة مصر ، وبالتالي تتوافر المعلومات الفنية لدى الهيئة

لمعظم مناطق الجمهورية .

هذا بالإضافة إلى أنه فى المناطق البكر والمناطق النائية ومناطق المياه العميقة بالبحر الأحمر فإن هيئة البترول مستعدة لقبول ما يسمى بالاختيار الجيوفيزيقي أو الاختيار الجيولوجي ، وهذا يعنى أن الشريك فى فترة البحث الأولى غير مطالب بحفر أية آبار إلا بعد أن ينتهى من دراساته الفنية خلال الفترة الأولى ، ويتأكد منها أن هناك احتمالات مشجعة تستحق الحفر وتكاليفه الباهظة .

كما أنه تم التخلص من الروتين فى إصدار الاتفاقيات عن طريق اختصار وقت الإعلان فى المزايدات وقبول العروض وتحليلها ودراستها فى لجان الهيئة المختلفة ، أو مجلس الدولة أو مجلس الوزراء ، أو مجلس الشعب بحيث تأخذ الاتفاقية حوالى سنة فقط من وقت الإعلان عن المزايدة وحتى الاعتماد النهائى ، بالمقارنة بعامين أو ثلاثة أعوام فى الماضى .

المحور الثانى :

العمل على فتح مناطق جديدة غير معهودة من قبل للبحث والتنقيب ، مما يحفز الشركات العالمية الكبرى التى تسعى وراء المناطق البكر رغم خطورتها ، لكن عائدها عادةً يكون أكبر بكثير فى حالة تحقيق أى اكتشافات بها ، وتفتح هذه السياسة آفاقاً جديدة لمصر لمضاعفة احتياطياتها من البترول .

وبنظرة سريعة على خريطة مصر البترولية فإننا نرى أنه إلى عهد قريب لا يتعدى عشر سنوات كان خليج السويس هو الحوض الترسيبى الوحيد الذى يحظى باهتمامات الشركات العالمية فى مصر ، ولكن فى غضون السنوات القليلة الماضية شاركت منطقة شمال الصحراء الغربية فى المنافسة على جذب الشركات العالمية للعمل بها نتيجة احتمالاتها البترولية فى صخور عصر الجوراسى العميق .

ومنذ عامين بالتحديد ظهرت منطقة مياه البحر الأبيض المتوسط بقوة كمنطقة ذات احتمالات بترولية عالية ومؤكدة خاصة لاحتياطيات الغاز الطبيعى ، مما أدى إلى جذب الشركات العالمية للعمل فى هذه المنطقة للتنقيب بها ليس فى مناطق المياه الضحلة ، فقط بل فى مناطق المياه العميقة التى تمثل تطوراً هاماً فى مراحل الاستكشاف بمصر .

ومن هذا المنطلق فقد توسعت سياسة قطاع البترول المصرى فى هذا المجال ، فتم طرح مناطق عديدة ليست معهودة من قبل فى مزايدات عالمية متنوعة كان من

نتيجتها أنه تحرى حالياً الدراسات الفنية تمهيداً للحفر الاستكشافي في مناطق حوض وادي النيل من شماله ، مثل منطقة بنى سويف وتعمل بها شركة فينكس ، وحتى جنوبه في أسوان وتعمل بها شركة ريسول الأسبانية ، مروراً بمنطقة أسويط وتعمل بها شركة تكساكو ، كما أن الشركة الدولية الإيطالية مع شركائها (بريتش جاز وإينا إندستريا) يدرسون حالياً مناطق بوسط وغرب الصحراء الغربية لأول مرة في تاريخ الاستكشاف بمصر .

هذا بالإضافة إلى فتح مناطق البحر الأحمر في مزيدة عالمية وستؤتي ثمارها في المستقبل القريب بإذن الله .

المحور الثالث :

من أهم السياسات التي ينتهجها قطاع البترول في مجال الاتفاقيات الحفاظ على الشركات العالمية العاملة في مصر وخاصة الكبرى منها ، حيث تقوم بالعمليات في مصر حالياً ٢١ شركة منها سبع شركات أمريكية ، وتسع شركات أوروبية ، والباقي من جنسيات مختلفة ، وسيلنا إلى ذلك هو تسهيل مهمة هذه الشركات في القيام بأعمالها على النحو الأكمل حيث نمد لهم يد العون في شتى المجالات ، وفي جميع مراحل الاستكشاف والإنتاج من عمالة وطنية متنوعة ومدربة تدريباً عالياً ، وكذلك تسهيل مهمة شركات الخدمات البترولية المتنوعة في مصر حيث أن معظم شركات الخدمات تفتح مكاتبها الإقليمية في القاهرة مما يساعد الشركات العاملة على القيام بأعمالها بشكل أسرع ، كما يتيح لها متابعة التحليل والعمليات الخاصة بها مع شركات الخدمات أولاً بأول ، كما تقوم الهيئة المصرية العامة للبترول بالتنسيق بين جميع الشركات العاملة في مصر من ناحية إجراء دراسات مشتركة لمناطق امتياز الشركات ، وكذلك في تنمية الحقول الصغيرة ، حيث أنه من الأنسب اقتصادياً أن تتكاتف أكثر من شركة عاملة في منطقة معينة بالتعاون في بناء أو استخدام تسهيلات إنتاج مشتركة الشيء الذي يعود على الجميع بما فيهم مصر بالخير .

كما أن من سياسة قطاع البترول أن يعاون الشركات العاملة في تسويق حصتها من الزيت الخام ، إذا رغبت في ذلك ، أما بالنسبة للغاز فإن الهيئة تشتري حصة الشريك الأجنبي بموجب اتفاقية لبيع الغاز تعقدها الهيئة مع الشريك ، والتي بموجبها تشتري الهيئة على الأقل ٧٥٪ من الكمية المتعاقد عليها طبقاً للاتفاقية ، وتستفيد الهيئة من ذلك بإحلال الغاز محل المنتجات البترولية السائلة ، والذي تشتريه بسعر

يقول عن تلك المنتجات ، وتقوم بتصدير المنتجات ، وكذلك تستفيد من استخدام الغاز بصفته وقوداً أنظف ويدخل في العديد من الصناعات الهامة .

كما يعمل قطاع البترول المصرى ، بصفة مستمرة ، على جذب أكبر عدد ممكن من الشركات العالمية إلى مصر وذلك عن طريق الإعلان عن مزايدات عالمية بصفة مستمرة ، بحيث أنه فى أى وقت من الأوقات على مدار العام تكون هناك مزايدة عالمية عن مصر وفى أحواض ترسيبية متنوعة ذات احتمالات بترولية مختلفة (زيت أو غاز) فى نفس الوقت ، بما يتيح وييسر على الشركات العالمية العاملة فى هذا المجال أن تتخذ قرارها المناسب فى استثمار أموالها فى أى من مناطق العالم ومن بينها مصر .

هذا وقد نجحت هذه السياسة فى جذب عدد من الشركات الجديدة إلى مصر فى غضون السنوات القليلة الماضية ، كما أن كبرى الشركات العالمية والتي كانت تعمل فى مصر سابقاً وتركت العمل بها منذ عشر سنوات أو يزيد ، قررت العودة مرة أخرى للعمل بمصر وذلك بعد استئعارهم بتحسين وتطوير أسلوب الاتفاقيات البترولية المصرية ، هذا بالإضافة إلى أن قطاع البترول فى العام الأخير فتح الباب للقطاع الخاص المصرى للمساهمة فى أعمال البحث والتنقيب ، لبدأ من الآن فى اكتساب خبرته فى هذا المجال حتى إذا ما تم الاحتياج إليه مستقبلاً - لسد الفجوة التى قد تحدث نتيجة ترك بعض الشركات العالمية لمصر - ويكون مستعداً للقيام بهذا الدور على الوجه الأكمل .

كما يقوم خبراء الهيئة المصرية العامة للبترول بعمل ندوات علمية مستفيضة عن جميع المناطق المطروحة فى المزايدات المختلفة فى كبرى عواصم العالم ، التى تهتم بصناعة البترول مثل لندن (أوروبا) ، وهيوستن (بأمريكا) ، وكالجارى (بكندا) ، ويتم التخطيط الآن لعمل ندوات مماثلة فى اليابان حيث يجتمع فيها مندوبو الشركات العالمية للاستماع ومناقشة الخبراء المصريين فى أسلوب الاتفاقيات البترولية المصرية وشروطها ، وكذلك مناقشات فنية خاصة باحتمالات المناطق المختلفة المعروضة بالمزايدة واحتمالات الغاز الطبيعى فى مصر ومجالات تسويقها المختلفة وما إلى ذلك من موضوعات استراتيجية تهتم الشركات العالمية ، ويتم عمل هذه الندوات لقناعتنا بأن نذهب إلى الأسواق ولا ننتظر فى أماكننا آمليين أن تبحث عنا الشركات العالمية .

كما أن هناك عوامل أخرى سياسية واقتصادية وطبيعية حبا لله بها مصر ساعدت

على جذب العديء من الشركات الأجنبيّة للعمل بمصر ، ومن أهمها الاستقرار السياسي والأمني في مصر بدرجة كبيرة تفوق معظم بل كل البلاد المنافسة في هذا المجال مع النجاح المنقطع النظير في السياسة الخارجية ، والتي انتهجتها القيادة السياسية في تجنيب قطاع البترول المصري من أي هزات ، قد تؤثر على استمرارية نجاحه أو تقلل من كفاءته وإنتاجيته وبالتالي في دوره كأحد الدعائم الأساسية للدخل القومي في مصر .

مراحل تطور نوعية الاتفاقيات البترولية التي مرت بها صناعة البترول المصرية

نظام الإتاوة والإيجار :

بدأت هذه المرحلة في ١٨٨٢ واقتصرت على تحصيل الإتاوة والإيجار والضرائب ، وبعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ ارتفعت الإتاوة إلى ١٥ ٪ وبصدر قانون ١٣٦ لسنة ٤٨ فقد نص فيه على اعتبار جميع الخامات المعدنية ملكاً للدولة ، وقضى أن تكون تراخيص البحث محددة بقوانين وأن تكون تراخيص الاستغلال عن طريق شركة مساهمة مصرية تحت التأسيس .

نظام المزايدة والتخلي :

بعد قيام ثورة ١٩٥٢ ، حيث صدر قانون المناجم والمخاجر رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الذي نص على وجوب طرح المناطق في مزايدات عامة .

نظام المشاركة :

في عام ٦٣ ، ١٩٦٤ ، وفيه تحمل الشريك الأجنبي جميع تكاليف البحث بالإضافة إلى الإيجارات والمنح والضرائب ، وبعد الاكتشاف التجاري وبدء الإنتاج ، تساهم الهيئة مع الشريك الأجنبي في إنشاء شركة مشتركة لتقوم بالعمليات ، على أن يسترد الشريك الأجنبي نصف تكاليف البحث ويوزع الإنتاج مناصفة بين الطرفين .

نظام اقتسام الإنتاج :

وهو السائد في مصر اعتباراً من عام ١٩٧٣ وحتى الآن ، وقد أخذت به عديد من الدول كنموذج .

استحداث نص الغاز فى الاتفاقيات :

فى نهاية عام ١٩٨٠ ، على أساس " تكوين احتياطى مؤمن من الغاز قدره (١٢) تريليون قدم مكعب " ، بعد ذلك يمكن تصدير الغاز مسالا ، كما يتنازل الشرك الأجنبي إذا رغب عن الغازات المكتشفة فى حدود ٧ بلايين متر مكعب أو أكثر حيث يتم تعويضه عن مصاريف البحث ، وبدون مقابل لأقل من ذلك .

وفى عام ١٩٨٦ استحدثت تطبيق بند اقتسام الإنتاج الخاص بالزيت الخام على الغاز ، على أن يتم تقييم نصيب الشرك الأجنبي من الغاز (محلى) بسعر المازوت متوسط الكبريت (عالميا) .

وفى عام ١٩٩٢ استحدثت التغير يربط تسعير الغاز على أساس خليط زيت حمام خليج السويس وبالوضع السارى عالميا لتحقيق الخطة القومية فى الانتشار والتوسع فى الاعتماد على الغاز الطبيعى كمصدر للطاقة بالبلاد .

